

جمهورية مصر العربية



موازنة المواطن للعام المالي

٢٠١٩/٢٠١٨



يعني ايه موازنة المواطن؟

www.budget.gov.eg



هذا الكتيب يعد الإصدار الخامس لوزارة المالية وسوف يساعدك على إجابة كل تساؤلاتك، وسوف تجد فيه شرح مبسط للسياسة المالية للدولة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ والإجراءات التي ستتبعها الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين من خلال برامج مختلفة، وإتاحة المعلومات دي هدفها تشجيعك على ممارسة حقك في المشاركة في عملية اتخاذ القرار لأن رأيك هيفرق عند تصميم السياسات ومتابعة الإنفاق الحكومي لتلبية احتياجاتك الضرورية، ولتوفير مستقبل أفضل لك ولأولادك.

يعني ايه موازنة؟

الموازنة عبارة من بيان يوضح كل الإيرادات المتوقع ان تحصل عليها الدولة خلال العام المالي وخطة الحكومة في اعادة انفاقها في المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والاسكان والتموين لتحسين جودة حياة المواطن.

يعنى ايه عجز؟

عجز الموازنة هو الفرق بين إيرادات الدولة ومصروفاتها وصافي حيازة الأصول المالية خلال العام والحكومة تستهدف خفض هذا العجز لمنع تراكم الدين

ويقدر عجز الموازنة خلال ٢٠١٨-٢٠١٩ حوالى ٤٣٨,٦ مليار جنيه

العجز الكلي للموازنة

٤٣٨,٦
مليار جنيه

٩٨٩,٢ مليار جنيه

١٤٢٤ مليار جنيه
المصروفات

ما هي اهم ملامح موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩؟

• تعطى الدولة الاولوية في موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩ لخمس ركائز اساسية في مجال الحماية الاجتماعية:



التحول التدريجي من الدعم العيني الى الدعم النقدي وزيادة قيمة الانفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة.

٥.



تطوير وتحديث الخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي.

٤.



التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الاولى بالرعاية.

٣.



ايجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.

٢.



زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الاول لمحاربة الفقر وتحسين الدخل

١.

- تقدر الإيرادات لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ بنحو ٩٨٩,٢ مليار جنيه بينما تقدر المصروفات بنحو ١٤٢٤ مليار جنيه.
- تعتبر موازنة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ بداية بشائر الإصلاح الاقتصادي والى هيتحقق معاه فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة بعد أن نجحنا فى تحقيق فائض أولى فى العام الماضى وللمرة الأولى منذ ١٥ سنة ودة دليل على حسن ادارة أموال الدولة لأن إيراداتنا بدأت تغطى مصروفاتنا باستبعاد فوائد الدين العام.
- تم توفير ٦٧ مليار جنيه من الوفر المالى المحقق من رفع دعم الكهرباء والبتترول وإعادة توجيهه لبرامج الحماية الاجتماعية لتخفيف العبء عن المواطنين من خلال:



كيف سيتم إنفاق اموال الضرائب الخاصة بك؟

- يقدر إجمالي المصروفات لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ بنحو ١٤٢٤ مليار جنيه موزعة كالآتي:



وتشهد موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩ زيادة غير مسبوقه فى مخصصات التعليم والصحة ليصلا إلى نحو ١٧٧,٤ مليار جنيه مقابل نحو ١٦٢ مليار جنيه فقط فى موازنة العام المالى الماضى فيما يعد أكبر زيادة فى مخصصاتهما فى تاريخ الموازنات المصرية.

^١ يتضمن قطاع الخدمات العامة إجمالى قيمة الفوائد التى تتحملها الموازنة العامة للدولة بنحو ٥٤١ مليار جنيه. وتوزيع الفوائد على قطاعات الموازنة يرتفع قيمة الإنفاق الموجه لقطاع التعليم ليصل نحو ١٧٠ مليار جنيه بنصيب ١٠% من إجمالى الفوائد الموزعة، ويرتفع الإنفاق الموجه لقطاع الصحة ليصل نحو ٩٠,٢ مليار جنيه بنصيب ٥,٢% من إجمالى الفوائد الموزعة.

يعتبر قطاع الصحة واحد من القطاعات التي تلقت أكبر زيادة في مخصصاتها لتصل الى نحو ٦٢ مليار جنيه في الموازنة الجديدة. كما انه من المقرر ان تصل الاستثمارات الحكومية في قطاع الصحة نحو ١١,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٨-٢٠١٩.

رصد مخصصات لبرنامج العلاج على نفقة الدولة بقيمة ٥,٧ مليار جنيه، إلى جانب ١,٥ مليار جنيه لسداد اشتراكات غير القادرين في التأمين الصحي، وأيضاً تخصيص ٦٩ مليار جنيه مساهمات لصناديق المعاشات بزيادة ١٦,٥ مليار جنيه تقريبا عن العام المالي الماضي.

زيادة المخصص لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية إلى ٧,٠ مليار جنيه مقابل ٦,٤ مليار جنيه عن العام المالي الماضي، بالإضافة إلى التأمين الصحي للطلاب ودعم المرأة المعيلة ودعم الأطفال دون السن المدرسي ومعاش الضمان الاجتماعي.

كما تشمل موازنة ٢٠١٨-٢٠١٩ العديد من الإجراءات لضمان بدء تطبيق المنظومة الجديدة للتأمين الصحي الشامل من خلال مساندة وزارة المالية لوزارة الصحة والسكان وجميع الجهات المعنية بالمنظومة الجديدة للتأمين الصحي والتأكيد على التزام الخزانة العامة بدعم الأعباء المالية للمنظومة الجديدة لحين اكتمال قدرة المنظومة على تمويل نفسها ذاتياً، مع تحمل الخزانة عبء اشتراكات غير القادرين.

التعليم

قد زادت مخصصات التعليم في العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ زيادة غير مسبقة حيث بلغت اعتمادات التعليم ١١٥,٧ مليار.

من المخطط في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ ان تقوم الحكومة بإنشاء ٥٤٩ مدرسة جديدة في مراحل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم لذوي الاحتياجات الخاصة مع انشاء ١٠٠ مدرسة تعليم فني داخل المصانع وتطوير ١٦٥ مدرسة للتعليم الفني.

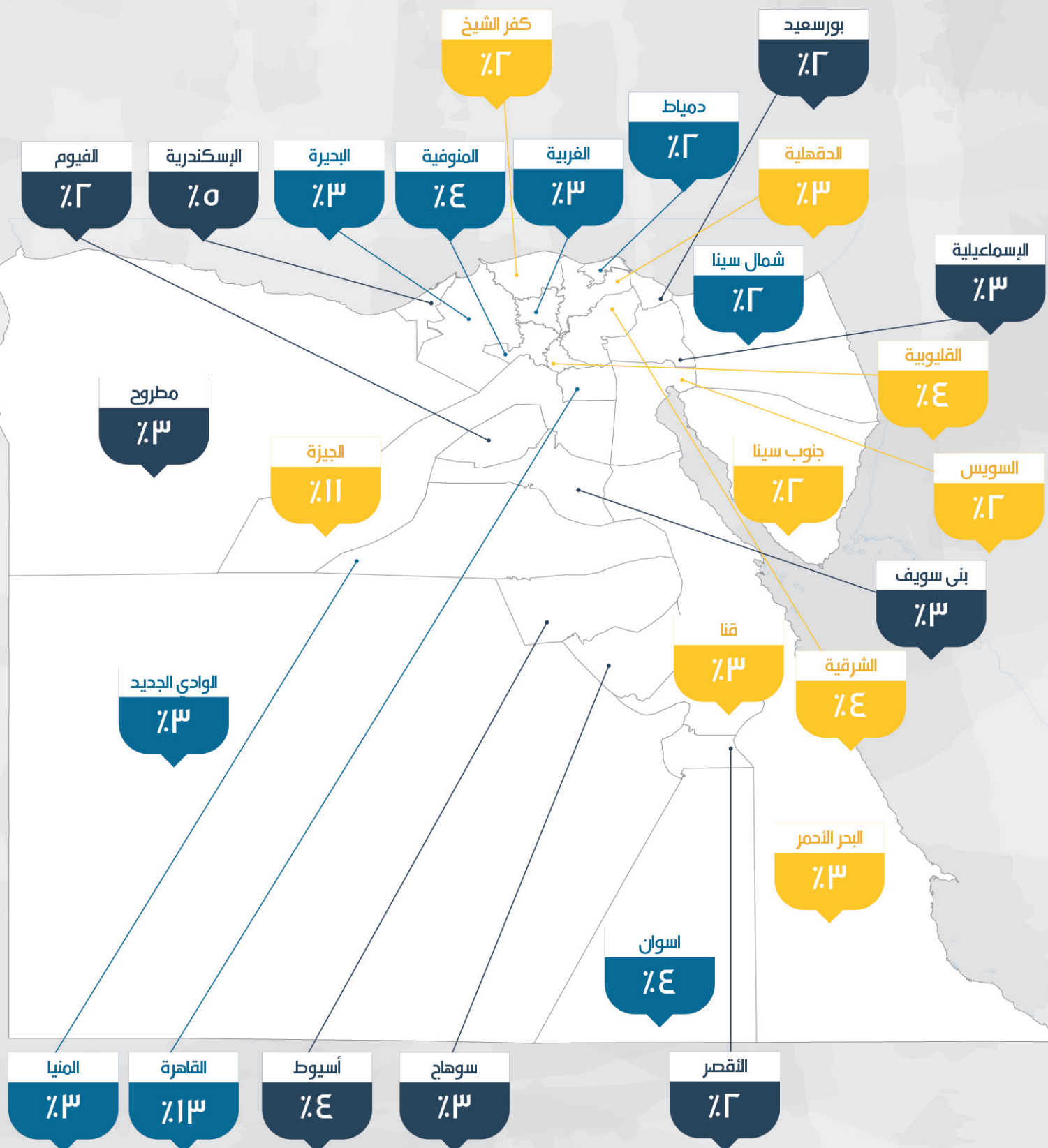
وفي مرحلة التعليم الأساسي تسعى الدولة الى ضمان حصول كافة الطلاب وعددهم ١٥,٤ مليون طالب على وجبات التغذية المدرسية. كما تعمل الحكومة على تعزيز قدرات المعلمين من خلال تدريب ١٧٠٠ معلم بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني.

اما في مرحلة التعليم الثانوي فتسعى الدولة الى زيادة عدد طلاب مدارس الموهوبين والمتفوقين الى ٧٢٠٠ طالب. كما تعمل الحكومة على تطوير البنية التكنولوجية من خلال تزويد ١٩٣٦ مدرسة بفصل متحرك مزودا بـ ١٢٠ شاشة عرض ذكية.

ومن المقرر أيضا في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ ان تقوم الحكومة بتطوير عدد ١٢٠ منهجا دراسيا في مرحلة التعليم الثانوي و ١٧٠ منهجا للتعليم الفني باستخدام اليات الكفايات.

من المستفيد من موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩؟

تعمل الحكومة على التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات لضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار الإصلاحات الاقتصادية ومن المقرر ان توزع الاستثمارات في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ كالآتي:

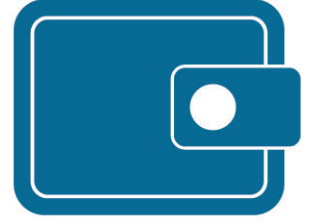


ما هي اهم اصلاحات الحكومة في السنوات المقبلة لتحقيق إدارة كفاء وعادلة للأموال العامة؟



على جانب المصروفات:

- زيادة الانفاق الموجه لصالح الحماية الاجتماعية خاصة البرامج التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية.
- تحسين الانفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي وذلك لخلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
- وضع منظومة متابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية لرصد أي مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الموجه للقطاعات الإنتاجية والاستثمارية وترشيد الدعم العيني غير الموجه.
- استمرار إصلاحات قطاع الطاقة بما يتضمن إزالة التشوهات السعرية.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية إلى جانب الإيرادات والمصروفات.
- التوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص.



على جانب الإيرادات:

- تعظيم الموارد الضريبية وغير الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير السيادية.
- توسيع القاعدة الضريبية مع التأكد من تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي على شرائح الدخل المختلفة وضم الاقتصاد غير الرسمي.
- التسعير السليم للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة.
- التركيز على الإصلاح الإداري والمؤسسي بمنظومة الضرائب لرفع كفاءة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبي.
- المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة مما يؤدي إلى إيجاد مصادر إيرادات جديدة تساهم في تمويل ضروريات الإنفاق العام وتنمية الإنسان والحماية الاجتماعية.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية إلى جانب الإيرادات والمصروفات.

للمزيد من المعلومات، تابعنا على الصفحة الرسمية لوزارة المالية

 /MOF.Egypt

أو من خلال موقع شفافية الموازنة
<http://budget.gov.eg>

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم كل من وحدة التواصل والسياسات المجتمعية باليونسف.
وتجدر الإشارة إلى أن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي مسئولية وزارة
المالية المصرية وحدها حيث أنها المصدر الرئيسي لجميع مخصصات ميزانية الدولة
للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩